

وهو الذي يتكون من خمسة قطعين السقوط وذلك ان
 الجوارح الثلاثة هبوطية ان قلت لا فاعلم انها قد لا تكون هبوطية
 القول وان قلت لها فاعلم ان قولك ان فعلها بعد ان لم تكن
 من غير حدوث شيء في ذلك الامر لم يفعلها حتى حدثت
 شيء فان قلت بالاولى قبل ذلك ففي ذلك الوقت او بعد التعلقان
 قلت لها فهذا قولنا وتعلم وان قلت لا ابتداء لها فقد
 صارت الجوارح كلها متحدة عن فاعلم من غير حدوث
 شيء وقد قلت ان هذا لا يمكن ان لا يمكن ان يكون حاله
 الفاعل من المفعول المحدث وقت الفصل هي بعينها
 حاله وقت عدم الفعل فيلزم ان لا يكون حاله
 عند وجود الجوارح الطرفان في حال وجود
 الجوارح التي قبله فان الجوارح مختلفة فان
 ان يكون حاله واحد مع حدوث الجوارح المختلفة
 ان كان ان يكون حاله واحدا مع وجود الجوارح
 لان الجوارح المتشاققة كالطريق في الامور
 حاكمين في ذلك قبل ذلك في ذلك حركات لا نظيرها
 وتلك الحركات لا فرق في هذا احداثها غير
 واذا جعل المقتضى لتلك الحركات تحدث في تلك
 كان الكلام في حدوث تلك الحركات العلوية والكلام

في حدوث

في حدوث التغيرات المسقطية وان قلت بل حدث
 امر واجب هذه الجوارح قبل ذلك الفاعل ان كان هو
 الاول عاده الا للزام جديا وان كان غير لزمك حدوث
 الجوارح بل لا فاعلم ان ذلك التعلقان ما فعلها حتى حدثت
 فيه شيء فقد تركت قولك وايضا فاعلم للمستعمل في
 الفعل اما ان يجوز حدوث المفعول عنه بعد ان لم
 يكن بلا سبب حادث واما ان لا يجوز فان جاز في قول
 منازعك الذي ادعيت انه فاصد بالضرورة وان يجوز
 لزم ان يكون مفعولا مقبلا لا لا يتاخر عنه منه شيء
 فلا يجوز ان يحدث عن الفاعل شيء كما تقول انت واخوك
 انه علتة تامة وموجب تام والعلتة التامة لا يتاخر عنها
 معلولها ولا شيء من معلولها فاذا اكل ما تاخر عن الاول
 ليس معلولا للعلتة التامة ولا مفعولا للفاعل الاول ولا
 يجوز ان يكون فعلا لفظا في ذلك الغير كما تقول
 فيه فيلزم ان يكون الجوارح كلها حادثه بلا حدوث
 وهذا لزم لولا الفلاسفة الاheidن كما يلزم اخوانهم
 الطبيعيين وهو القول الذي هو من اظهر المعارف
 الضرورية فسادا وقد بسط الكلام على هذه المواضع
 في غير هذا الموضع وانما كان المقصود هذا التنبيه على